

الغلط

هو وهم يقوم في النفس بحملها على ابرام العقد والغلط نوعين الاول يبطل العقد - غلط في طبيعة العقد - غلط في سبب الالتزام ، غلط في ذات الحل - وهذا لاجتنا والثاني يجعل العقد موقوف وهذا ما سنتدرسه والغلط الذي يجيب الارادة ويجعل العقد موقوف أربعة صور

* الغلط في شخص المتعاقد وهذا امر نادر الوقوع

* الغلط في صفة جوهرية من صفات المبيع كمن يشتري قلم على انه لون احمر ومن ثم يتبين انه لون أزرق

١ - * الغلط في قيمة المبيع كالشخص الذي يبيع مخطوطات اثرية بشئ زهيد يجعل العقد موقوف لوجود غلط في قيمة المبيع -

* الغلط في الباعث كمن يشتري بيت في بغداد كل ظنمه انه نقل الى جامعة بغداد ومن ثم يتبين له انه لم ينقل

خيار الرقبة : وهو رخصة تثبت للمشتري الذي لم يرى المبيع وقت التعاقد أو قبله وتحويله بان يسسخ العقد عندما يراه -

* وسبب ثبوت هذه الرخصة هو عدم رؤية المبيع وقت العقد الامر الذي دفع المشرع أن يفترض ان المشتري لم يجد المبيع على الحال الذي يصلح للغرض المقصود .

* ويقصد بالرؤية هنا الرؤية المجازية وليس الحقيقية بمعنى لا يقصد أن يرى المشتري المبيع رؤية حقيقة تقتصر على النظر فقط وإنما يجب أن يعلم المشتري بالمبيع علماً تآقي أ للجهالة لذلك يصبح شراء الاعشى والوكيل والبيع بالمثلثات اذا بيع على نموذج، ويسقط عنه الخيار اذا تمكّن من معرفة حقيقة المبيع بغير النظر .

* وثبت خيار الرقبة بعد رؤية المبيع لا قبلها ولم يحدد المشرع مدة معينة لسقوط خيار الرقبة بل ترك لتحديد هذه المدد الى قاضي الموضوع .

* مستطات خيار الرقبة:

١- رؤية المبيع قبل الشراء - الا اذا ثبت ان الشيء المبيع قد تغير عن حالته وقد الرقبة الأولى .

٢- إقرار المشتري في عقد البيع بانه قد رأى المبيع وقبله بحالته الا اذا ثبت قد ربه .

٣- وصف الشيء ووصفاً يقوم مقام الرقبة .

٤- موت المشتري لان خيار الرقبة لا ينتقل الى الورثة .

٥- تصرف المشتري بالمبيع قبل الرقبة .

٦- تعيب او هلاك المبيع بعد القبض وذلك لاستحالة رده .

٧- صدور ما يبطل الخيار قولاً او فعلاً من المشتري قبل الرقبة او بعدها

٨- مضي المدة لان الخيار مؤقت يتقي بانقضاء مدة مناسبة .